

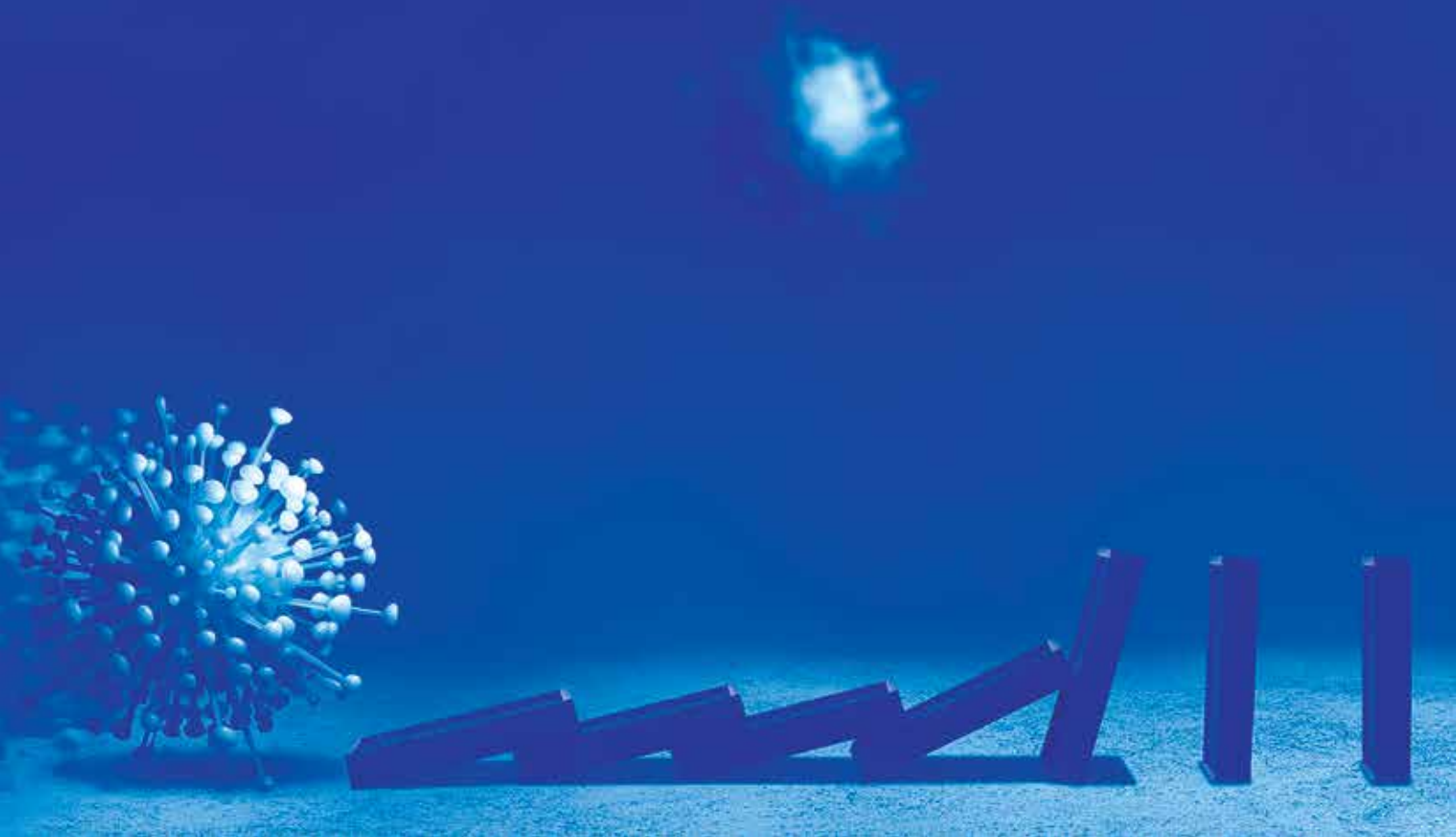


سُكَّان

نحو حياة أفضل للسكان

مجلة فصلية تصدر عن المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بجهاز التخطيط والإحصاء. العدد ١٥ مارس ٢٠٢٢

- برنامج عمل المرحلة الخامسة (نوفمبر 2021 - أكتوبر 2022) والأخيرة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية (2017-2022) لدولة قطر
- الاستعداد للطوارئ وإدارة الأزمات خلال COVID-19 في قطر - نهج الصحة في جميع السياسات، استراتيجيات وإجراءات لتعزيز التأهب للطوارئ الصحية





الناشر:

مجلة فصلية تصدر عن المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بجهاز التخطيط والإحصاء - العدد 51 مارس 2022 .

المشرف العام:

الدكتور صالح بن محمد النائب المري، رئيس اللجنة الدائمة للسكان، ورئيس جهاز التخطيط والإحصاء.

رئيس التحرير:

عبد الهادي صالح المري، مدير المكتب الفني.

المنسق العام:

الدكتور عبدالله محمد الحمادي.

الترجمة والتدقيق اللغوي:

محمد الشرفاوي، و زياد محمد نعساني.

التصميم والإخراج الفني:

أسامة المناصير.

اللجنة الدائمة للسكان

الموقع الإلكتروني: www.ppc.gov.qa

البريد الإلكتروني: ppc@psa.gov.qa

دولة قطر- الدوحة

ص ب: 1855 الدوحة - قطر

هاتف: 44958653 (+974)

فاكس: 448389760 (+974)

اقرأ في هذا العدد:

برنامج عمل المرحلة الخامسة (نوفمبر 2021 - أكتوبر 2022) والأخيرة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية (2017-2022) لدولة قطر

الاستعداد للطوارئ وإدارة الأزمات خلال COVID-19 في قطر - نهج الصحة في جميع السياسات، استراتيجيات وإجراءات لتعزيز التأهب للطوارئ الصحية

أنشطة المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان

دراسات وأبحاث:

- جهاز التخطيط والإحصاء، الإطار الوطني لضمان جودة الإحصاءات الرسمية في دولة قطر، نوفمبر 2019
- الأمم المتحدة (منظمة اليونسكو)، المياه الجوفية: إمادة اللثام عن المستور، 2022
- الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية (منظمة الإسكوا)، الاستجابة الإقليمية للتخفيف من تأثير وباء كوفيد 2022، 19
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، - الممارسات الجيدة للأمم المتحدة: كيف تدعم عملية الاستعراض الدوري الشامل التنمية المستدامة، - نيويورك، 24 فبراير 2022
- المعهد الوطني للدراسات الديموغرافية، الديناميكيات والتحديات الديموغرافية والجوانب الاجتماعية والاقتصادية للشيوخ في البلدان ذات العمر الطويل، باريس 2021

كلمة المشرف العام



د. صالح بن محمد النابت
رئيس اللجنة الدائمة للسكان

مكتب معالي رئيس الوزراء. وهو إجراء يشمل مجموعة القيادة الاستراتيجية الصحية الوطنية، والتي يتم دعمها لاتخاذ قرارات قائمة على الأدلة من قبل فريق عمل وطني مخصص للبحث العلمي والمرجعي لكوفيد-19 لاحتواء انتشار الفيروس.

د. صالح بن محمد النابت
رئيس اللجنة الدائمة للسكان

يسعدني أن أقدم للقارئ الكريم العدد الواحد والخمسين من مجلة «سكان» الذي يتضمن موضوعه الأول التحضير للمرحلة الخامسة والأخيرة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية الثانية (2017-2022). والتي ستتم الاستفادة من مخرجاتها في تقييم هذه السياسة من جهة، والبدء بإعداد السياسة السكانية الثالثة من جهة ثانية. ويتضمن برنامج هذه المرحلة أربعة أجزاء رئيسية هي: الخطة الزمنية، واستبانة المتابعة، و تنفيذ استطلاع رأي خاص بأهم التحديات السكانية التي تواجه المجتمع القطري، ومهام ومسؤوليات رؤساء وأعضاء مجموعات العمل.

ويطرح مقال هذا العدد نهج وزارة الصحة العامة في السياسات والاستعداد للطوارئ خلال أزمة (كوفيد 19) في دولة قطر. ويبين هذا المقال كيف أنشأت دولة قطر هيكل قيادة الاستجابة للطوارئ تحت إشراف

السياسة السكانية لدولة قطر

المرحلة الخامسة (نوفمبر 2021 - أكتوبر 2022) والأخيرة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية (2017 - 2022) لدولة قطر

إعداد د. يوسف بريك
اللجنة الدائمة للسكان

السياسة السكانية الثانية لدولة قطر (2017-2022) في كل محور من المحاور الستة التي تتضمنها هذه السياسة. وتختلف استبانة المتابعة لهذه المرحلة عن سابقتها من حيث البنية والمقاصد. فمن حيث البنية، تم إدراج ملخص بنتائج المرحلة الأولى من مراحل المتابعة في الخانة ذات الصلة، كما هو مبين في المثال التالي:

المحور الأول: السكان والقوى العاملة

الهدف 1: زيادة عدد المواطنين

إجراء 1: استصدار تشريع لإقرار صندوق الزواج						
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي بحسب نتائج المتابعة للمرحلة:		البيان النهائي (بعد مرور خمس سنوات)			
	الأولى (نوفمبر 2017 - أكتوبر 2018)	الخامسة (نوفمبر 2021 - أكتوبر 2022)	موجود كإجراء في طور:			
	التنفيذ	التخطيط	غير موجود	التنفيذ	التخطيط	غير موجود
وجود توجه لاستصدار تشريع خاص بصندوق الزواج						

إجراء 2: إدخال مضامين خفض المهور وتكاليف الزواج في المناهج التعليمية						
وجود مواد تعليمية وإرشادية تدعو لخفض المهور وتكاليف الزواج						

إجراء 3: التوسع في صالات الأفراح منخفضة التكاليف في المدن الكبرى بالدولة			
عدد صالات الأفراح منخفضة التكاليف	15 قاعة		
.....الخ			

أما من حيث المقاصد، فإن البيانات التي سيتم جمعها وفقاً لهذه الاستبانة، ستستخدم للمقارنة بين نتائج المرحلة الأولى والمرحلة الخامسة، الأمر الذي يساعد في معرفة مدى التقدم الحاصل في تنفيذ الإجراءات وتحقيق الأهداف المعتمدة في وثيقة السياسة السكانية بعد مرور خمس سنوات على تطبيقها، وذلك وفقاً لآلية توزيع وتقييم منهجية تم إعدادها لهذا الغرض.



ستكون للمرحلة الخامسة والأخيرة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية الثانية أهمية خاصة تتمثل في الاستفادة من مخرجاتها في تقييم هذه السياسة من جهة، والبدء بإعداد السياسة السكانية الثالثة من جهة أخرى. ويتضمن برنامج هذه المرحلة أربعة أجزاء رئيسية هي:

أولاً) الخطة الزمنية

الفعالية	تاريخ الفعالية	الجهة
إعداد المسودة الأولى لبرنامج العمل إعداد استطلاع الرأي الخاص بأهم التحديات السكانية	من 1 حتى 31 ديسمبر 2021	المكتب الفني
إعداد برنامج العمل بصورته النهائية وإرساله للمجموعات وتدريبها على استبانة المتابعة التي يتضمنها		
البدء بجمع المعلومات	مطلع شهر يناير 2022	مجموعات العمل
	آخر موعد لتسليم استبانات المتابعة معبأة	
	أواخر شهر فبراير 2022	
تنفيذ استطلاع الرأي الخاص بأهم التحديات السكانية	شهر مارس 2022	
مراجعة استبانات المتابعة وتدقيقها وتحليل بياناتها	مراجعة استبانات الرأي وتدقيقها	المكتب الفني
	مراجعة نتائج استطلاعات الرأي وتدقيقها وتصنيفها	
	إعداد المسودة الأولى للسياسة السكانية الثالثة مع المراجعة	
	إعداد تقرير «حالة سكان قطر 2022» إعداد تقرير «التقييم الخماسي للسياسة السكانية الثانية»	
إعداد تقرير «حالة سكان قطر 2022»	أبريل حتى نهاية يونيو 2022	
إعداد تقرير «التقييم الخماسي للسياسة السكانية الثانية»	يوليو- أكتوبر 2022	

ثانياً) استبانة المتابعة:

ستتم في هذه المرحلة إعادة تطبيق استبانة المتابعة التي نفذت في المرحلة الأولى (نوفمبر 2017- أكتوبر 2018) من مراحل متابعة تنفيذ

المحور الثاني: النمو الحضري والإسكان والبيئة

الهدف 3: توفير بيئة عمرانية نظيفة وضمان استدامة الموارد الطبيعية، ولاسيما المياه والطاقة

إجراء 2: العمل على زيادة المسطحات الخضراء وزراعة الأشجار وإنشاء الحدائق والمتنزهات

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي بحسب نتائج المتابعة للمرحلة:		موجود كإجراء في طور:							
	البيان النهائي (بعد مرور خمس سنوات)		الأولى (نوفمبر 2017- أكتوبر 2018)				الخامسة (نوفمبر 2021- أكتوبر 2022)			
			التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود	التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود
مساحة المسطحات الخضراء (2م) حسب البلدية			البلدية				البلدية			
			مساحة المسطحات الخضراء (2م)				مساحة المسطحات الخضراء (2م)			
			الدوحة	804739			الدوحة	804739		
			الريان	1110040			الريان	1110040		
			أم صلال	78073			أم صلال	78073		
			الشيخانية	12904			الشيخانية	12904		
			الوكرة	84311			الوكرة	84311		
			الظعائن	45690			الظعائن	45690		
			الخور والذخيرة	302428			الخور والذخيرة	302428		
			الشمال	35506			الشمال	35506		
			المصدر: وزارة البلدية والبيئة							

منفصلين، لكنهما مكملان لبعضهما البعض. هما:

- **تقرير «حالة سكان قطر 2022»**، الذي سيتضمن نتائج المرحلة الخامسة والأخيرة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية، إضافة إلى الصورة الإحصائية العامة للفترة التي شهدت تطبيق السياسة السكانية، وذلك في كل محور من محاور السياسة السكانية الستة.
- **تقرير «التقييم الخماسي لبرنامج عمل السياسة السكانية الثانية»**: إضافة إلى تقرير حالة سكان قطر 2022، سيتم إصدار التقرير الخماسي المشار إليه، والذي من أهم ما سيتضمنه نتائج المراجعة الشاملة والتقييم المستفيض للسياسة السكانية الثانية بعد مضي خمس سنوات على تنفيذ برنامج عملها ومتابعته، وذلك بهدف معرفة مدى التقدم الفعلي الذي تحقق على مستوى الأهداف والإجراءات المعتمدة في هذا البرنامج.

ثالثاً) تنفيذ استطلاع رأي خاص بأهم التحديات السكانية التي تواجه المجتمع القطري من وجهة نظر جهة العمل التي تنتمي إليها كل مجموعة من مجموعات العمل الست حول مجال من المجالات المكلفة بها:

مباشرة بعد الانتهاء من تعبئة استبيان المرحلة الخامسة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية لدولة قطر في نهاية فبراير 2022، يتعين على مجموعات العمل خلال شهر مارس 2022 تنفيذ استطلاع الرأي المذكور للتعرف على وجهة نظر جهة عملها حول أهم المسائل أو القضايا أو التحديات السكانية التي يمكن أن تواجه المجتمع القطري على المدى المنظور والمتوسط، والتي تبرز وضع سياسة سكانية ثالثة تهدف إلى التدخل من أجل حلها أو على



بناءً على ما سبق، فقد تضمن برنامج العمل مجموعة من القواعد والإرشادات الخاصة بتعبئة الاستبانة المذكورة، أهمها:

- تدرك اللجنة الدائمة للسكان (وبطبيعة الحال أيضاً المكتب الفني للجنة ومجموعات العمل المختلفة) بأنها جهة مكلفة بمتابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية وليس تنفيذه. وعليه يجب الحصول على البيانات والمعطيات الخاصة بمؤشرات المتابعة الكمية والنوعية من مصدرها حصراً، وليس من أي جهة أخرى.
- وارتباطاً بما سبق، لا بد أن تكون البيانات التي يتم الحصول عليها مشفوعة بموافقة مصدرها وموثقة أصولاً. وقبل التوجه للجهات المعنية بتنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية بهدف الحصول منها على البيانات والمعطيات الكمية والنوعية حول مؤشرات المتابعة، لا بد من الاطلاع الجيد على استبانة المتابعة والتقييد بالإرشادات التالية المتعلقة بتعبئتها:
- عدم إضافة أو تعديل أو حذف أية معلومة من المعلومات الواردة في الخانة المتعلقة بنتائج المرحلة الأولى، والتركيز على تعبئة الخانة الخاصة بالمرحلة الخامسة فقط.
- إذا كان الإجراء من النوع الكيفي، كما هو مبين في المثال السابق، يتم وضع إشارة ✓ في العمود الذي ينطبق على الواقع الفعلي للإجراء في المرحلة الخامسة والموجود في واحدة (فقط) من الحالات التالية: (التنفيذ / التشريع / التخطيط / غير موجود). ومن ثم إدراج ملخص بالبيان النهائي حول ما تم بخصوص هذا الإجراء بعد مرور خمس سنوات على تطبيقه.
- أما إذا كان الإجراء من النوع الكمي، كما هو مبين في المثال السابق أيضاً، فلا تتم تعبئة أي من الخانات الأربع المختلفة (موجود في طور: التنفيذ، التشريع، التخطيط / غير موجود)، بل عرض المعطيات الإحصائية في خانة نتائج المتابعة للمرحلة الخامسة دون الحاجة لعرض ملخص في خانة البيان النهائي.

وستتم الاستفادة من بيانات هذا الاستبيان في إصدار تقريرين

الأقل الحد من آثارها في المجالات التالية:

- السكان والقوى العاملة
- النمو الحضري والإسكان والبيئة
- التعليم والتدريب والشباب
- الصحة العامة والصحة الإنجابية
- المرأة والطفولة
- كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة

وستكون نتائج هذا الاستبيان، إضافة إلى نتائج التقييم الخماسي للسياسة السكانية الثانية، الأساس الذي سيتم الاعتماد عليه في وضع السياسة السكانية الثالثة (-2023 2027) لدولة قطر خلال الفترة (إبريل - مايو 2022).

وقد جاء في مستهل هذا الاستطلاع ما يلي:

الإخوة والأخوات رؤساء وأعضاء مجموعات العمل المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
من أجل مستقبل أفضل لكل من يعيش على أرض قطر، ورغبة منا بإشراك الجميع في صنع هذا المستقبل، تدعو اللجنة الدائمة للسكان مجموعات العمل وجهة العمل التي ينتمون إليها لإبداء الرأي وتقديم المقترحات المقدرة حول التحديات السكانية التي تواجه المجتمع القطري حالياً، والتي يمكن أن تواجه مستقبلًا، وسبل مواجهة هذه التحديات، وذلك تمهيداً لوضع سياسة سكانية جديدة لدولة قطر تتبع من الجميع وتعود بالفائدة على الجميع. بناءً ما سبق، نرجو التكرم بتزويدنا بأي فكرة تراودكم أو تراود جهة عملكم حول التحديات السكانية وسبل مواجهتها في المحور الخاص بمجموعتكم، وتدوينها على النحو التالي:

التحديات	سبل مواجهتها
الخ.....	

ويتعين على مجموعات العمل التقيد بالإرشادات المتعلقة بتنفيذ استطلاع الرأي المذكور في شهر مارس 2022، وذلك على النحو التالي:

- يقوم رئيس المجموعة في بداية شهر مارس 2022 بالاجتماع مع أعضاء مجموعته لعقد جلسة عصف ذهني حول أهم المسائل أو القضايا أو التحديات السكانية التي تواجه المجتمع القطري حالياً، والتي يمكن أن تواجهه مستقبلاً، من وجهة نظر المجتمعين.
- إضافة إلى أعضاء مجموعة العمل، يحق لرئيس المجموعة دعوة من يشاء من إداريين وخبراء وباحثين على علاقة بموضوع العصف الذهني للمشاركة في جلسة الاجتماع لمذكورة
- يقوم رئيس المجموعة بتسمية مقرر لجلسة العصف الذهني المشار إليها من أعضاء مجموعته أو حتى من خارجها ممن لهم خبرة كافية في كيفية تدوين أفكار المجتمعين بكل أمانة ودقة واحترام لكل رأي يطرح.
- بعدها يتم تنظيم محضر اجتماع يلخص وقائع جلسة العصف الذهني وتدوين كل الأفكار والمقترحات الواردة فيها، ومن ثم عرضها على المشاركين
- يتم إرسال المحضر بصورته النهائية وبعد اعتماد المشاركين له إلى المكتب الفني في نهاية مارس 2022

رابعاً) مهام ومسؤوليات رؤساء وأعضاء مجموعات العمل :

تضمنت هذه الفقرة مهام ومسؤوليات رئيس المجموعة الذي يعد المسؤول عن متابعة الإجراءات العملية والتطبيقية المتعلقة بتحقيق الأهداف الفرعية لغايات السياسة السكانية وإجراءاتها، وهو المشرف على عمل أعضاء مجموعته من حيث توزيع المهام عليهم والتنسيق بينهم ومتابعة أدائهم. ويشرف كذلك على ضمان التنسيق الكامل بين مختلف المؤسسات المشاركة في تنفيذ ما يتعلق بالمحور المعني من السياسة السكانية وتذليل العقبات. أما عضو المجموعة فهو المسؤول المباشر عن متابعة كل الإجراءات العملية والتطبيقية التي يحددها فريق تنفيذ السياسة السكانية، من أجل تحقيق غايات وأهداف المحور المعني من السياسة السكانية كما ورد في برنامجها المعتمد بالتشاور والتنسيق مع رئيس الفريق.



الاستعداد للطوارئ وإدارة الأزمات خلال كوفيد-19 في قطر

- نهج الصحة العامة في جميع السياسات - استراتيجيات وإجراءات لتعزيز التأهب للطوارئ الصحية



دكتورة صديرة الكوهي
المدير الطبي لصحة الأطفال والمراهقين
مؤسسة الرعاية الصحية الأولية - وزارة الصحة العامة

بالنظام الصحي. وهذا يتطلب استثمارات كافية في مكونات النظام الصحي للتأهب لحالات الطوارئ - «اللبات الأساسية» للقيادة: التمويل؛ وتزويد الخدمات؛ والقوى العاملة الصحية؛ والبيانات والمعلومات؛ والمنتجات الطبية واللحاحات والتقنيات المساعدة. بتوجيه من منظمة الصحة العالمية، وضمن خطة الاستعداد والاستجابة الاستراتيجية، تهدف استجابة الأمم المتحدة إلى السيطرة على الوباء، ودعم تطوير لقاح، والتشخيص والعلاج، وتعزيز التأهب. ونظرًا لأن الصحة هي الجانب الأساسي للحياة عالميًا، فإن الاستجابة تركز على استجابات المجتمع بأسره، والتضامن مع البلدان النامية، والاهتمام الخاص بالأشخاص الأكثر تعرضًا للخطر لمعالجة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وجوانب حقوق الإنسان للأزمة. وهذا يتطلب بذل جهد واسع النطاق لحماية الأرواح وسبل العيش.



تعزيز التواصل الفعال والمعلومات الصحية

لقد أدى عدم توفر المعلومات الملائمة إلى تعقيد الاستجابة الصحية. لذا، يجب على قطاع الصحة ووسائل الإعلام مكافحة التضليل حول فيروس كورونا من خلال زيادة حجم المعلومات الدقيقة الموثوقة والوصول إليها. ومن المهم أيضًا تعزيز جهود الاتصالات على المستوى المحلي في وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية، بما في ذلك عن طريق ترجمة المعلومات والإرشادات الصحية إلى لغات يمكن للأقليات والمهاجرين واللجئين والعاملين الوصول إليها. أيضًا، من الأفضل اختيار المنصات الاجتماعية المناسبة للأعراق والثقافات المختلفة في الدولة.

ضمان دعم مضاعف للفئات الأكثر ضعفًا

من المرجح أن يعاني العمال والمهاجرون واللاجئون وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة وذوو الدخل المنخفض من عواقب وخيمة لهذا الوباء. وتواجه النساء أيضًا تحديات محددة نظرًا لأنهن يشكلن الغالبية العظمى من العاملين في مجال الرعاية الصحية في الخطوط الأمامية.

نظرًا لأن التحضر هو واحد من أربعة اتجاهات ديموغرافية ضخمة من المتوقع أن تستمر، فمن المهم أن يتم التعامل مع التأهب للطوارئ الصحية في البيئات الحضرية بوضوح من خلال تطوير السياسات، وبناء القدرات، مع اتخاذ خطوات ملموسة، على مستوى الدولة والمدينة. ونظرًا لأهمية المدن في منع حالات الطوارئ الصحية والاستعداد لها والاستجابة لها، فإن تعزيز التركيز على المناطق الحضرية ضروري للبلدان لتحسين استعدادها العام للطوارئ الصحية. وبعد التأهب للطوارئ الصحية متعدد أصحاب المصلحة ومتعدد القطاعات بطبيعته، لأنه يمتد إلى ما هو أبعد من الصحة، وهذا يتطلب مزيدًا من التنسيق والتعاون ومشاركة القدرات والموارد والبيانات والمعلومات، فهي تؤثر على التمويل وتقديم الخدمات وتقييم المخاطر وبناء القدرات واستدامة الإجراءات وقياس التأثيرات الناتجة.

والأهم من ذلك، يجب أن يتبنى أصحاب المصلحة منظورًا وثقافة عمل للتضامن عبر القطاعات من خلال دمج الميزانيات من أجل بيئة أفضل بشكل عام لإدارة الأزمات. وينبغي أن تكمل ثقافة عمل تعاونية متعددة القطاعات بآليات تمويل تمكينية مخصصة. كما أن أعضاء المجتمع المشاركين في المراحل الأولى من صياغة السياسات والبرامج يساعدون في توضيح الأولويات والتحديات والمسارات المحلية لاتخاذ إجراءات عملية ومستدامة. والقيادة مطلوبة على جميع مستويات الحكومة، بما في ذلك رؤساء البلديات وغيرهم من القادة السياسيين وقادة المجتمع المحليين في المدن والأماكن الحضرية. من أجل اتخاذ قرارات سريعة وقائمة على الأدلة وتسهيل التنسيق عبر قطاعات متعددة خارج الصحة.



استجابة شاملة لـ كوفيد-19 على مستوى الأنظمة

كما أن النظم الصحية القوية مهمة للأمن الصحي. لذا، يجب أن تكون المرافق الصحية آمنة وقادرة على الصمود في وجه الكوارث وحالات الطوارئ. وهذا يشمل قدرات التأهب التي سيتم بناؤها في تقديم الخدمات، والقدرات القابلة للتطوير، وتوفير خدمات آمنة للمرضى والزائرين والموظفين، والاستثمارات في البنية التحتية الخاصة

الحفاظ على الخدمات الصحية الأساسية

يتسبب فيروس كوفيد 19- في الضغط على الأنظمة الصحية وتسبب في انقطاعات مقلقة في الخدمات الصحية الأساسية الأخرى وحملات التطعيم والحصول على الرعاية الصحية اللازمة. لذلك، من الضروري أن تحرص البلدان على الحفاظ على خدمات الرعاية الصحية الأساسية، بما في ذلك التطعيم والمعدات والمعلومات الطبية للمجتمع بأكمله.



إدارة الطوارئ الصحية في قطر خلال COVID-19-Health متبعة نهج الصحة في جميع السياسات

تسلط المعلومات الواردة أدناه الضوء على الجهود التعاونية الجارية في قطاع الصحة والقطاعات الأخرى لمكافحة «COVID-19» في دولة قطر. مثل تطوير المبادئ التوجيهية واللوائح والسياسات والبروتوكولات الداعمة وتطبيق تدابير تعزيز وحماية الصحة. واستجابةً لوباء فيروس كورونا، أنشأت قطر هيكل قيادة الاستجابة للطوارئ تحت إشراف مكتب رئيس الوزراء. وهذا يشمل مجموعة القيادة الاستراتيجية الصحية الوطنية (NHSCG)، التي يتم دعمها لاتخاذ قرارات قائمة على الأدلة من قبل فريق عمل وطني مخصص للبحث العلمي والمرجعي لكوفيد-19 (SRRT). لقد تم اعتماد نهج الصحة في جميع السياسات لجهود الاستجابة، مما يضمن التعاون عبر القطاعات والعمل المنسق. كذلك تم اتخاذ وتنفيذ قرارات سريعة عبر القطاعات لاحتواء انتشار الفيروس. ومن الأمثلة:

- إنشاء خط ساخن (16000) للرد على الاستفسارات الخاصة بفيروس كوفيد-19، بما في ذلك العدوى المشتبه بها، والإحالة إلى خدمات الإسعاف أو إلى مقدمي الخدمات الصحية بعد التقييم عن بعد، بالإضافة إلى تقديم خدمات الدعم النفسي وتنظيم توصيل الدواء عن طريق البريد.
- إنشاء تطبيق احتراز، وهو التطبيق الرسمي لدولة قطر لمتابعة المصابين / المخالطين. وهو مملوك ومدار ومعتمد من قبل وزارة الصحة العامة.
- يهدف تطبيق احتراز إلى حماية وصون صحة المواطنين والمقيمين والزوار في دولة قطر لدعم الجهد الوطني في الوقاية والحد من انتشار كوفيد-19. وتم تطوير احتراز لإنشاء آلية تتبع وتعقب فعالة وسريعة مع تسجيل التطعيمات.
- إغلاق مطار حمد الدولي للقادمين من جميع دول العالم باستثناء المواطنين وفي مرحلة لاحقة المقيمين، مع استمرار خدمات الترانزيت والشحن.
- إلغاء أو تأجيل الفعاليات والمعارض والمؤتمرات.
- إيقاف تقديم الخدمات الاعتيادية بجميع المراكز الصحية ومواعيد العيادات الخارجية بالمستشفى باستثناء عيادات الطفل السليم وعيادات الأمراض الانتقالية ومواعيد الأشعة العاجلة والموجات فوق الصوتية، وإنشاء خدمة الاستشارات عن بعد والاستشارات

الهاتفية لتقديم الخدمات الصحية عن بعد.

- تعليق خدمة مترو الدوحة وخدمة حافلات النقل العام.
- إغلاق جميع المطاعم والمقاهي ومنافذ الطعام والمركبات المتنقلة في جميع أنحاء الدوحة بدءًا من المناطق المزدهمة والتوسع إلى مناطق أخرى.
- إغلاق جميع المنزهات والشواطئ العامة، وحظر التجمعات بكافة أشكالها
- تسير دوريات للشرطة، وإنشاء نقاط تفتيش في مناطق مختلفة من الدولة، وإنشاء خط ساخن لتقديم الشكاوى بشأن أي انتهاكات.
- إغلاق جزء من المنطقة الصناعية بعد تزايد عدد الحالات لضمان سلامة سكان المنطقة من خلال الفحص ومنع الانتشار إلى مناطق أخرى.
- تعليق الدراسة في المدارس والجامعات الحكومية والخاصة، والتحول إلى التعلم عن بعد / عبر الإنترنت.
- تقليل عدد الموظفين في مكان العمل إلى 20% من إجمالي عدد الموظفين، بينما يعمل 80% من الموظفين عن بُعد من منازلهم مع عقد جميع الاجتماعات عبر الإنترنت.
- تقديم الدعم المالي والاقتصادي والحوافز للقطاعين العام والخاص
- تأسيس مجموعات فعالية للفعاليات الترفيهية والتجارية والرياضية.
- وضع بروتوكولات صارمة للسفر والعودة.
- تحديد دول القائمة الخضراء لـ COVID-19 ونشرها على موقع وزارة الصحة العامة، والإعلان عنها من قبل هيئة الطيران المدني القطرية. ويتم مراجعة القائمة وتحديثها بانتظام.
- وضع طلبات اللقاحات في وقت مبكر جدًا لضمان الوصول إلى جميع سكان قطر من خلال استراتيجية تطعيم مفصلة بعناية تعطي الأولوية للفئات السكانية الأكثر ضعفًا، وتتوسع في نهج تدريجي، بحيث تسمح السعة بتغطية الجميع.
- هدفت دراسة مقطعية في قطر إلى تحديد التأثير النفسي للعزلة المنزلية والتباعد الاجتماعي على الأطفال والمراهقين خلال جائحة COVID-19 في قطر، والاستراتيجيات المستخدمة للتعامل مع هذه التدابير، وتوفير النتائج معلومات أساسية لدعم اتخاذ القرار من قبل سلطات التعليم المعنية بالحالة النفسية للطلاب أثناء جائحة COVID-19 أو في أزمات مماثلة في المستقبل.

التحديات:

- محدودة القدرة على التأهب للطوارئ قبل الجائحة، وهو أمر غير متوقع، وبالتالي ظهرت التحديات منذ البداية، بما في ذلك إنشاء الهياكل المطلوبة، وقنوات الاتصال الفعالة، والأدوار والمسؤوليات الواضحة، بالإضافة إلى تخصيص الميزانية اللازمة لجهود الاستجابة.
- السكان غير المتجانسين في قطر يستتبعون ظروف معيشية وخلفيات ثقافية ومستويات تعليمية مختلفة بين مختلف الشرائح، الأمر الذي يتطلب بدوره استراتيجيات مختلفة ورسائل مخصصة بلغات عديدة للاستجابة للوباء.
- الخوف من التعرض لكوفيد-19 بين السكان مما يؤدي إلى تفويت مواعيد الرعاية الصحية، بما في ذلك التطعيمات بين الأطفال، ومواعيد الفحص، وما إلى ذلك.
- يؤدي التعب الناتج عن فيروس كورونا إلى زيادة التراخي والإهمال بين السكان.

أنشطة وفعاليات المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان



وقد توزعت فعاليات اليوم القطري للسكان 2021 إلى جلستين على النحو التالي:

الجلسة الأولى: حفل الافتتاح

افتتح فعاليات اليوم القطري للسكان سعادة الدكتور/ صالح بن محمد النائب، رئيس جهاز التخطيط والإحصاء، ورئيس اللجنة الدائمة للسكان، بكلمة رحب فيها بالضيوف، شاكرًا لهم حضورهم ومشاركتهم في هذه الاحتفالية التي تنعقد هذه السنة في ظل استمرار تفشي جائحة كورونا.

وأكد سعادته بأن شعار الاحتفالية المتمثل بـ «متابعة تنفيذ السياسة السكانية في ظل جائحة كورونا» يدل على أنه رغم الظروف التي فرضتها هذه الجائحة، إلا أن اللجنة الدائمة للسكان ومكتبها الفني، إضافة إلى مجموعات العمل المكلفة بمتابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية لدولة قطر (2017-2022)، قد التزمت بشكل تام بالمهام المنوطة بها في برنامج عمل هذه السياسة، مع اتخاذها في الوقت ذاته الإجراءات الاحترازية اللازمة للوقاية منها.

وفي سياق متصل، أكد سعادته على أن نتائج المرحلة الرابعة (نوفمبر 2020 - أكتوبر 2021) من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية تشير إلى تحقيق عدد من الإنجازات والمكتسبات الهامة في المحاور الستة لهذه السياسة، تمثلت بتنفيذ العديد من الإجراءات ذات الصلة، وتقدم ملموس في تحقيق الأهداف، ولعل أبرزها العائد الديموغرافي الناتج عن التغير في الهيكل العمري لسكان الدولة، والذي تجلّى بعدد من المؤشرات، كارتفاع معدل المشاركة في قوة العمل، وانخفاض كل من معدل البطالة، ونسبة الإعالة الديموغرافية، من جانب آخر، نوه سعادته إلى أنه، ورغم الإنجازات النوعية المتحققة على صعيد تنفيذ السياسة السكانية، إلا أنه لا تزال هناك بعض التحديات والصعوبات التي تعيق تحقيق بعض أهداف هذه السياسة، كاختلال التركيبة السكانية، وفجوة مهن المستقبل.

أعقب ذلك كلمة مسجلة عبر الفيديو قدمها سعادة الدكتور/ لؤي شبانة، المدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان للمنطقة العربية، أعرب فيها عن سعادته بالمشاركة باليوم القطري للسكان

اللجنة الدائمة للسكان تنظم الاحتفال السنوي باليوم القطري للسكان 2021



تحت شعار «متابعة تنفيذ السياسة السكانية في ظل جائحة كورونا»، نظمت اللجنة الدائمة للسكان يوم الثلاثاء (2021/10/19) بمدينة جهاز التخطيط والإحصاء (الطابق 20) احتفالها السنوي بـ «اليوم القطري للسكان 2021» الذي تحرص على الاحتفال به في كل عام تماشياً مع إعلان الأمم المتحدة عن تخصيص مناسبة لليوم العالمي للسكان الصادر من قبل الجمعية العامة عام 1989، واستناداً إلى قرار مجلس الوزراء الموقر في اجتماعه العادي (27) بتاريخ 6 أكتوبر 2010 بالموافقة على تنظيم اليوم القطري للسكان في شهر أكتوبر من كل عام.

وقد شارك في الاحتفالية أعضاء اللجنة الدائمة للسكان، ورؤساء وأعضاء مجموعات العمل المكلفة بمتابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية، والمدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان للمنطقة العربية، ومدراء إدارات جهاز التخطيط والإحصاء، ومدراء إدارات التخطيط والجودة في الوزارات الحكومية، إضافة إلى عدد من الخبراء والمتخصصين والمهتمين بقضايا السكان والتركيب السكانية.

وقد هدفت الاحتفالية إلى:

- تحديد الصعوبات والتحديات التي واجهت عملية متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية،
- محاولة حصر تأثيرات جائحة كورونا على السكان في قطر بمختلف مناحي الحياة،
- نشر الوعي بالقضايا السكانية الراهنة

2021. مهناً للجنة الدائمة للسكان على اختيارها الموفق لشعار الاحتفالية في وقت ينشغل العالم بالآثار التي تركتها جائحة كورونا على مختلف الأصعدة.



وقد ركز سعادته على أهمية التعاون القائم بين اللجنة الدائمة للسكان وصندوق الأمم المتحدة للسكان، مشيداً بدور السياسة السكانية لدولة قطر في وضع السكان على رأس أجندتها الوطنية، الأمر الذي انعكس إيجاباً على المؤشرات التنموية ذات الصلة بالرفاه والتقدم والازدهار. وفي ختام الجلسة الافتتاحية، تم عرض فيلم قصير عن السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022 ومحاورها المختلفة.

الجلسة الثانية: حلقة نقاشية حول «تأثير جائحة كورونا على السكان في دولة قطر»

رحب الدكتور/ عبد الله الحمادي، الخبير الاستشاري في المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان، ورئيس هذه الجلسة، بالمشاركين فيها من الخبراء والمتخصصين بقضايا السكان والتنمية، مستعرضاً السيرة الذاتية لكل منهم قبل تقديم عرضه الذي سار على النحو التالي:



1. الدكتورة/ شريفة نعمان العمادي:

استعرضت الدكتورة شريفة نعمان العمادي، الرئيس التنفيذي لمعهد الدوحة الدولي للأسرة، دراسة قام بها المعهد حول المحددات الاجتماعية للخصوبة في قطر، والعوامل التي تؤثر في انخفاض معدلاتها، موضحة العوامل التي تحدد قرار الإنجاب، ومنها عوامل شخصية واقتصادية وهيكلية وتعليمية وصحية وأخرى متعلقة بسياسات التوازن بين العمل والأسرة، مشددة على ضرورة اتباع سياسات تحقق التوازن بين واجبات العمل والتزامات الأسرة والدعم المادي للزواج والإنجاب وتعميم الوعي لرفع معدلات الخصوبة واتباع سياسات تتعلق بزيادة الإنجاب مثل العمليات الجراحية.

2. الدكتور/ محمد سيف الكواري:

وقدم الدكتور/ محمد سيف الكواري، مستشار وخبير بيئي، عرضاً حول دور التغير المناخي في انتشار الأمراض والأوبئة بين السكان، مستهلاً العرض بطرح الآثار الكارثية الواضحة للتغير المناخي على الصعيد العالمي، موضحاً أثر الاحتباس الحراري في هطول الأمطار بكميات غير مسبوقه وحدث الفيضانات والتصحر وحرائق الغابات، وارتفاع مستويات ثاني أكسيد الكربون، إلى جانب غازات أخرى تساهم في تفاقم الاحتباس الحراري. وقد أوضح الدكتور محمد سيف الكواري الارتباط الوثيق بين هذه المتغيرات المناخية وصحة الإنسان من خلال تفشي أو ظهور الأوبئة الخطيرة كالملاiria، والانفلونزا الآسيوية، والايذر، والطاعون، وانفلونزا الخنازير، ووباء كورونا المستجد (كوفيد 19) ... الخ.

3. الدكتورة/ صديرة محمد الكوهجي:

أوضحت الدكتورة/ صديرة محمد الكوهجي، مساعد مدير قسم صحة الطفل والمراهق بمؤسسة الرعاية الصحية الأولية، جهود قطاع الصحة العامة في مواجهة جائحة كورونا (كوفيد 19)، وتطرق إلى المبادرات والتدابير التي تم اتخاذها للحد من انتشارها، من خلال تطبيق الإجراءات الاحترازية والوقائية، وتقديم الرعاية اللازمة للمصابين بالفيروس دون الإخلال بالخدمات الصحية الأخرى، منوهة إلى أن هذه الجائحة زادت العبء بشكل كبير على المرافق الصحية. وفي سياق متصل، أشارت الدكتورة صديرة إلى أن الدولة تعاملت بشكل احترافي مع هذه الأزمة باتباع البروتوكولات العلاجية العالمية التي تعتمد على خبرات وتجارب ناجحة من مختلف دول العالم ومنظمة الصحة العالمية.

4. الدكتور/ درويش عبد الرحمن العمادي:

استعرض الدكتور/ درويش العمادي، مستشار مكتب رئيس جامعة قطر، جهود جامعة قطر لمواجهة تحديات تفشي الفيروس من خلال اتخاذ كافة التدابير والإجراءات والمشاركة في لجان الطوارئ وإدارة الأزمة، كما عرض نبذة عن جهود قطاعات التعليم الجامعي المختلفة ودورها في تقديم الدعم اللازم للطلاب من خلال توفير المنصات الإلكترونية والبرامج لمتابعة التدريس والفعاليات بما يحقق أهدافها ويوفر الدعم اللازم للتعامل مع الأزمة. وقد اختتمت هذه الجلسة بعد مناقشة عروض المشاركين فيها، وتليخيص رئيس الجلسة لأهم الأفكار التي وردت في هذه العروض.



واختتمت فعاليات اليوم القطري للسكان 2021 عند حوالي الساعة الحادية عشرة والنصف ظهراً.

التوصيات المنبثقة عن فعاليات اليوم القطري للسكان بالنسبة للمحددات الاجتماعية للخصوبة في قطر في على النحو التالي:-

1. السياسات الخاصة بالمواعمة بين العمل والمسؤوليات الأسرية



خلال اليوم الرياضي للدولة عبر استخدام أحد تطبيقات المشي على الهواتف، بحيث يفوز صاحب أعلى عدد خطوات بجائزة قيمة. ويكون هناك فائز عن فئة الرجال، وفائزة عن فئة السيدات. وتعتبر هذه المشاركة تعزيزاً لدور الرياضة في المجتمع القطري انطلاقاً من ركيزة التنمية البشرية إحدى ركائز رؤية

قطر الوطنية 2030 وغايتها، نحو سكان أصحاء بدنياً ونفسياً في مجتمع يعتمد أسلوب حياة سليم مستدام. وتأتي هذه المسابقة احتفاءً باليوم الرياضي للدولة، حيث نص القرار الأميري رقم (80) لسنة 2011 بأن يكون يوم الثلاثاء الثاني من شهر فبراير من كل عام يوماً رياضياً للدولة.

كذلك شاركت اللجنة الدائمة للسكان في فعاليات اليوم العالمي للمرأة الذي يصادف 8 مارس من كل سنة، والذي ينظمه جهاز التخطيط والإحصاء. ويأتي احتفال هذه السنة تحت شعار المساواة المبنية على النوع الاجتماعي اليوم من أجل غد مستدام، تقديرًا لمساهمات النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم، واعتراكاً بما تقدمه المرأة في كافة المجالات ودورها المهم في بناء مستقبل الأمم.

جهاز التخطيط والإحصاء يحتفل باليوم العالمي للمرأة

بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة يوم الثلاثاء الموافق 8 مارس 2022، وانطلاقاً من دور المرأة المحوري في الحياة، احتفى جهاز التخطيط والإحصاء بهذه المناسبة إيماناً منه بدور المرأة الهام في التنمية باعتبارها البنية الأساسية في المجتمع وصانعة الأجيال، مع تسليط الضوء على الإنجازات التي حققتها المرأة القطرية على مدى السنين وإسهاماتها في تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030. وقد شمل برنامج الحفل تنظيم جلسات ملهمة تحت شعار: «أنثى نبراس الوطن»، شاركت فيه كل من الداعية/ بدرية الياقوت، ناشطة اجتماعية وتربوية، والسيدة/ هيا المعصدي، المدير التنفيذي لمحكمة الأسرة عضو مبادرة تطوير العدالة مدير مشروع الأرشيف الإلكترونية المركزية



بمناسبة اليوم العالمي للمرأة وانطلاقاً من دور المرأة المحوري في حياتنا

يسر جهاز التخطيط والإحصاء أن يدعوكم لحضور جلسات ملهمة تحت شعار "أنثى نبراس الوطن"

مع الداعية/ بدرية الياقوت
ناشطة اجتماعية وتربوية
شاركت في العديد من الحملات
الوطنية والمؤتمرات والملتقيات
والمعسكرات الشبابية داخل وخارج
دولة قطر

والسيدة/ هيا المعصدي
المدير التنفيذي لمحكمة الأسرة
عضو مبادرة تطوير العدالة
مدير مشروع الأرشيف الإلكترونية
المركزية

وذلك يوم الثلاثاء 8 مارس 2022 من الساعة 9 إلى الساعة 11 صباحاً
في القاعة الجانبية بالدور 20 في مبنى جهاز التخطيط والإحصاء

كوني على الموعد سيدتي



• تعديل قانون العمل بحيث يتضمن منح الموظفة الحامل (في القطاعات العام والخاص والمختلط) إجازة أمومة (أو وضع) مدفوعة الأجر لمدة ستة أشهر، مع السماح بزيادة هذه المدة ستة أشهر إضافية بدون أجر.

• التوسع في تعميم العمل عن بعد (من المنزل)، حيثما يتيح ذلك طبيعة العمل، وإقرار أنظمة محاسبية لتقييم العمل على أساس الإنجاز بدلاً من ساعات الدوام.

2. السياسات الخاصة بالدعم المادي للزواج والإنجاب

• إنشاء صندوق للزواج يقدم مكافآت مالية للمتزوجين الجدد ولمن ينوي الزواج، تتناسب قيمتها مع الوضع المادي للزوجين، بحيث ترتفع قيمة المكافأة كلما كان دخلهما أقل.

• إنشاء صندوق لتنمية الطفل، يقدم إعانات شهرية، ترتفع قيمتها كلما زاد عدد الأطفال في الأسرة.

• إنشاء مراكز متخصصة لتأهيل المقبلين على الزواج، يشرف عليها متخصصون في علم النفس والتربية وعلم الاجتماع، وتنظم دورات تدريبية إلزامية، بحيث لا يتم عقد القران إلا بعد اجتيازها، وإلزام المقبلين على الزواج بالتقيد بنتائج الفحص الطبي قبل الزواج، وعدم عقد القران إلا بعد التأكد من تمتع الطرفين بالشروط الصحية المناسبة للزواج والإنجاب.

• إنشاء لجنة متخصصة برئاسة وزارة الصحة وعضوية الجهات الطبية والصحية، سواء كانت خدمية أم بحثية، لدراسة بيانات الخصوبة من واقع الملفات الصحية والإحصاءات ذات الصلة، وتقديم خطة عمل وطنية لمعالجة أوجه الخلل في هذا الصدد.

وبالنسبة لموضوع دور التغير المناخي في انتشار الأمراض والأوبئة بين السكان، جاءت التوصيات كالتالي:-

• رفع الوعي لدى السكان للتكيف مع التغيرات المناخية وحماية أنفسهم من انتشار الأمراض والأوبئة من خلال اتباع الوسائل والأساليب الحديثة المختصة في الوقاية من انتشار الأوبئة.

• يجب على السكان العناية بالنظافة الشخصية وعدم الاختلاط بالمصابين أو استخدام لوازمهم الشخصية، والابتعاد عن الأماكن المكتظة بالناس، بالإضافة الى استخدام وسائل صحية حديثة لحماية كبار السن والأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة.

• وضع خطة طوارئ تعتمد على استراتيجية صحية شاملة تضمن حماية السكان من انتشار الأمراض والأوبئة التي يمكن أن تسببها التغيرات المناخية.

• تحفيز وتشجيع المواطنين والمقيمين والقطاع الخاص والشركات والمؤسسات على الحفاظ على الموارد الطبيعية والنباتات المحلية، وزراعة قدر أكبر من الأشجار والمساحات الخضراء، إذ تعد مصدراً طبيعياً لتنقية الهواء الذي يساعد على المحافظة على البيئة، مما ينعكس إيجاباً على صحة السكان.

• الاهتمام بالبحث العلمي التطبيقي لإبتكار الحلول الناجعة للمشاكل التي تعاني منها البيئة، ومنها تلك المشاكل التي تسبب انتشار الأمراض والأوبئة بين السكان.

• وضع قوانين صارمة وراعية لمساءلة الأفراد والشركات والمؤسسات والجهات الأخرى التي تساهم في تدهور البيئة، مثل: تلويث الهواء وتجريف الأراضي الزراعية، والتخلص من المخلفات في البر والبحر والشواطئ والسواحل وعلى المساحات الخضراء وغيرها.

جهاز التخطيط والإحصاء يحتفل باليوم الرياضي لدولة قطر

شاركت اللجنة الدائمة للسكان في فعاليات اليوم الرياضي يوم الثلاثاء 8 فبراير 2022 تحت عنوان «احسب خطواتي». وتدور فكرة هذه المسابقة حول احتساب عدد الخطوات التي يمشيها الموظف

دراسات وأبحاث



إعداد د. مصطفى خروفي
اللجنة الدائمة للسكان

والزراعة، إذ تروى بها 38% من الأراضي المروية في العالم. بيد أن فهم هذا المورد الطبيعي المتمثل في المياه الجوفية، على أهميته الكبيرة، يكاد يكون سطحيًا.

وتوفر نظم المياه الجوفية خدمات متعددة، وتعتمد قدرتها على تقديم هذه الخدمات على خصائصها المتباينة جغرافيًا، وتتأثر بصورة ديناميكية بالعمليات والأنشطة الطبيعية والبشرية الجارية في محيطها. وتشمل هذه الخدمات ما يلي:

- خدمات التزويد والإمداد من خلال التمكين من استخراج المياه الجوفية لأغراض استخدام المياه؛
- الخدمات التنظيمية التي تعبر عن سعة الدرع التي تتمتع بها خزانات المياه الجوفية؛
- الخدمات الثقافية المتعلقة بالأنشطة الترفيهية أو التقاليد أو الدين أو القيم.

وتوفر المياه الجوفية إمكانيات وفرصًا إضافية أخرى، مثل زيادة توليد الطاقة الحرارية الأرضية، وتخزين المزيد من المياه لتعزيز الأمن المائي في إطار التكيف مع الآثار الناجمة عن تغير المناخ. وتحدث ظاهرة استنزاف مخزون المياه الجوفية عندما يفوق استهلاك المياه الجوفية عمليات إعادة تغذية المخزون. ومع أن تغير المناخ قد يساهم في هذه الظاهرة، فإن معظم حالات استنزاف مخزون المياه الجوفية في الأجل الطويل تنجم عن الإفراط في استخراج المياه الجوفية. ويسجل معدل استنزاف مخزون المياه الجوفية الإجمالي على الصعيد العالمي مستويات مرتفعة، إذ تشير معظم التقديرات في بداية هذا القرن إلى أن معدل الاستنزاف يتراوح بين 100 و200 كيلومتر مكعب في السنة (أي يتم استخراج ما يتراوح بين 15 و25% من مجموع المياه الجوفية).

ويعد تلوث المياه الجوفية من صلاحياتها للاستهلاك. كما أن هناك مصادر عديدة لتلوث المياه الجوفية مرتبطة بالنشاط البشري، يوجد معظمها على اليابسة أو بالقرب من سطحها، ولكن هناك مصادر أخرى للتلوث أيضًا في أماكن أعماق تحت سطح الأرض. وتعد الأنشطة الزراعية مصدر تلوث رئيسي ينشر كميات ضخمة من النترات والمبيدات وغيرها من المواد الكيميائية، وغالبًا ما يستحيل تدارك تلوث المياه الجوفية، فعندما تتعرض مناطق معينة من خزانات المياه للتلوث غالبًا ما تظل ملوثة.

ويمكن تنظيم مصادر التلوث المحددة من خلال إصدار التصاريح ووضع معايير عامة لجودة مياه الصرف أو في مصادر المياه المفتوحة، أما التلوث من المصادر غير المحدودة والناجم عن مصادر متفرقة أو غير واضحة، فيتطلب اتخاذ تدابير وقائية مثل تنظيم استخدام الأراضي والأخذ بأفضل الممارسات الزراعية والبيئية في هذا الصدد. كما أن اعتماد عدد كبير من المدن على المياه الجوفية في تزايد، إذ تفيد التقديرات باستخدام المياه لسد احتياجات زهاء 50% من سكان المناطق الحضرية عبر العالم، بيد أن العديد من السكان الفقراء في المناطق الحضرية يعيشون في مستوطنات شبه حضرية لا تتمتع بوضع قانوني، وتفتقر إلى البنى التحتية والخدمات العامة المتعلقة بإمدادات المياه.

جهاز التخطيط والإحصاء، الإطار الوطني لضمان جودة الإحصاءات الرسمية في دولة قطر - نوفمبر 2019



يعد الإطار الوطني لضمان جودة الإحصاءات الرسمية بدولة قطر أحد أساليب الإحصائية الأساسية التي تساهم في تطوير النظام الإحصائي بالدولة، وتوحيد المنهجيات والممارسات الإحصائية بحسب توصيات الأمم المتحدة وبما هو معمول به دوليًا لضمان الوصول بالإحصاءات والمؤشرات الوطنية إلى الشمول والجودة العالية.

ويغطي مفهوم الجودة الشاملة للعمل الإحصائي الجوانب التالية: سلامة الإطار القانوني والمؤسسي للعمل الإحصائي، وجودة العمليات الإحصائية. وتشمل العملية الإحصائية جمع ومعالجة وتحليل البيانات لإنتاج مخرجات إحصائية، ويستخدم المسح بشكل عام لتغطية أي نشاط يقوم بجمع أو الحصول على البيانات الإحصائية الرسمية، بما في ذلك التعداد السكاني، والمسح بالعينة، وجمع البيانات من السجلات الإدارية، والأنشطة الإحصائية المشتقة، والاستفادة من مصادر البيانات الضخمة. كما تشمل العملية الإحصائية تطوير وتحديث السجلات الإحصائية، حيث تكون المدخلات مماثلة لتلك التي تستعمل في الإنتاج الإحصائي. ويشكل هذا الإطار وثيقة مرجعية رئيسية للعاملين في إنتاج الإحصاءات الرسمية بالدولة وداعمًا لهم في أداء مهامهم بما يساهم في رسم سياسات واتخاذ قرارات رشيدة وفقًا لإحصاءات موثوقة وذات جودة عالية.

كما يحتوي هذا المرجع على المبادئ التوجيهية لضمان جودة البيانات الإحصائية، وعددها أربعة وهي: إدارة النظام الوطني، وتشمل التنسيق والتعاون بين جميع منطقي ومستخدمي الإحصاءات في النظام الإحصائي الوطني، وإدارة العلاقات مع مستخدمي ومزودي البيانات، وإدارة المعايير الإحصائية، وإدارة البيئة المؤسسية.

الأمم المتحدة (منظمة اليونسكو) - المياه الجوفية: إمطة الشام من المستور. 2022



تسلط هذه النسخة من تقارير الأمم المتحدة حول المياه الضوء على موضوع المياه الجوفية لتوضيح الأدوار المحددة التي تؤديها هذه المياه، والتحديات التي يتعين مواجهتها، فضلًا عن الفرص المتاحة التي يجب اغتنامها من أجل تنمية الموارد المائية وتديرها.

وتمثل المياه الجوفية حوالي 99% من إجمالي المياه العذبة السائلة حول العالم. ومع أنها تتوزع في العالم بصورة غير متكافئة، فإنها تعود بمنافع وفوائد اجتماعية واقتصادية

وبينية على المجتمعات، ولا سيما فيما يتعلق بالتكيف مع عواقب تغير المناخ. وتوفر المياه الجوفية بالفعل نصف حجم المياه المستخرجة على الصعيد العالمي لأغراض الاستخدام المنزلي، وتمثل زهاء 25% من إجمالي المياه المستخرجة لأغراض الري

وتلقى كل دولة في المتوسط أكثر من مائتي توصية تغطي جميع حقوق الإنسان. بما في ذلك قضايا محددة تتعلق بالمرأة والطفل والصحة والتعليم والعمل والبيئة والمناخ والهجرة والنزوح والقانون الدولي الإنساني. كما تقدم توصيات الاستعراض الدوري الشامل نقاط مهمة للمشاركة الإيجابية في المجالات التي تقع ضمن ولاية فرق الأمم المتحدة وبعثات السلام. وذلك حتى في أصعب حالات حقوق الإنسان. وقد تبين أن التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل أدت إلى إحداث تغيير حقيقي، بما في ذلك على المستوى الوطني (توفر أنظمة الحماية، ومؤسسات أكثر استقلالية وفعالية، بالإضافة إلى قوانين وممارسات أكثر اتساقاً مع المعايير الدولية).

ويهدف هذا التقرير إلى طرح كيفية استخدام فرق الأمم المتحدة للاستعراض الدوري الشامل والتعامل معه كأداة فعالة للعمل ومصدر للمعلومات من أجل التعاون التقني وبلورة البرامج من أجل النهوض بحقوق الإنسان. كما يعتمد على إرشادات الأمم المتحدة العملية لدعم التقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء في مجال حقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكذلك الحيلولة دون الصراع والعنف ودعم مبادرات السلام. كما يقدم تحليلاً لكيفية استخدام الاستعراض الدوري الشامل للاستجابة لبعض التحديات مثل تغير المناخ ومواجهة وباء كوفيد 19.

المعهد الوطني للدراسات الديمغرافية. الديناميكيات والتحديات الديموغرافية والجوانب الاجتماعية والاقتصادية للشيخوخة في البلدان ذات العمر الطويل. باريس 2021



يخصص هذا العدد من مجلة سكان لقضايا الشيخوخة. وإذا كانت الشيخوخة تحل بجميع سكان العالم في كل البلدان، فإن الاختلافات في الوضع تكون لافتة حسب البلد: بعض البلدان لديها سكان لا يزالون صغاراً، مثل بلدان الجنوب، على عكس سكان الدول الأوروبية، وأمريكا الشمالية واليابان، على سبيل المثال. ففي البلدان المتقدمة ازدادت بالفعل ظاهرة الشيخوخة، على الرغم من أن توقيت ومدى هذه الظاهرة قد يختلفان. ومع التقدم المستمر في متوسط العمر المتوقع، ووصول أجيال عديدة من طفرة المواليد إلى أعمار متقدمة، يشيخ السكان. ويشكلون العديد من التحديات للمجتمع ككل: الأفراد، والعائلات والمؤسسات، والحكومات.

ويلقي البحث في الديموغرافيا والاقتصاد وعلم الاجتماع الضوء على هذه الإشكالات، مركزاً على مجموعة من 40 دولة متجانسة نسبياً من حيث التنمية الصحية والاجتماعية والاقتصادية، حيث يصف المؤلفون الوضع الحالي والمستقبلي، ويقدمون عدداً من الوثائق حول الأسئلة المطروحة: كيف يتم قياس هذا العمر المتقدم، وما هي المؤشرات الأكثر ملاءمة لمقارنة البلدان والتنبؤ بالتطورات المستقبلية؟ وما هي الديناميات الديموغرافية للشيخوخة ومعدل تغيرها؟ ومن الذي يستفيد من تحسن متوسط العمر المتوقع عند الولادة؟ وما هي الظروف الصحية لكبار السن؟ وكيف يتم دعمهم؟ وما الأدوار التي يجب أن تقوم بها العائلات والمؤسسات في الرعاية المقدمة لكبار السن؟ وكيف تتكيف أنظمة التقاعد مع الزيادة في عدد المسنين؟

وعلى المستوى العالمي، تختلف ديناميات الشيخوخة من بلد إلى آخر، حيث تظل أعداد السكان في الأعمار الصغيرة مرتفعة وتتناقص من عمر إلى آخر تحت تأثير معدل الوفيات المرتفع في العديد من البلدان. ومع ذلك، إذا كانت وتيرة الشيخوخة تختلف من منطقة إلى أخرى في العالم اعتماداً على التاريخ الديموغرافي، فإن الأمم المتحدة تتوقع قفزة من 700 مليون في عام 2020 إلى 1.5 مليار مسن (65 عاماً وأكثر) في عام 2050 في العالم، من 9.3٪ إلى 15.9٪ من مجموع السكان.

الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية (منظمة الإسكوا). الاستجابة الإقليمية للتخفيف من تأثير وباء كوفيد 19. 2022



يلاحظ أن عملية تنفيذ برامج التنمية المستدامة قد تعطلت بسبب تهديد وباء عالمي أثر بشدة على المنطقة العربية، حيث يجري التركيز خلال مواجهة جائحة كوفيد 19 على الإجراءات العاجلة لإنقاذ الأرواح وإصلاح سبل العيش لملايين السكان. وتعتبر هذه الأزمة تذكيراً بضرورة رفع كفاءة وفعالية القطاع العام باعتباره خط الدفاع الأول في معالجة المخاطر. وقد انتشر هذا الوباء الخطير في المنطقة العربية في وقت تعاني فيه الاقتصادات من تداعيات الصراع والضغط المالية المتزايدة. وللتخفيف من التهديد المتصاعد لكوفيد 19، كان من الضروري بذل الجهود في جميع أنحاء المنطقة، والعمل للحد من انتقال العدوى وتكاثر الوفيات من خلال التفكير في الآخرين وحمايتهم، وخاصة الأكثر ضعفاً. وقد انتشر الفيروس بسرعة وأثر بشدة على حياة وسبل عيش الناس من جميع الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية، حيث لا تتعلق الاستجابة الإقليمية للطوارئ بإنقاذ البلدان أو الصناعات أو المؤسسات المالية فحسب، بل تتعلق أيضاً بإنقاذ الآلاف من الأرواح. لذلك يجب أن يكون الرفاه البشري والتضامن الاجتماعي في صميم أي مبادرة للإنعاش، وذلك من أجل القضاء على الوباء، والسماح للحكومات باستئناف جهودها نحو عالم آمن وعادل ومزدهر للجميع.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. - الممارسات الجيدة للأمم المتحدة: كيف تدعم عملية الاستعراض الدوري الشامل التنمية المستدامة. - نيويورك. 24 فبراير 2022



تمت الاستعانة بأكثر من 60 تجربة تم تبادلها من جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، ويحتوي هذا التقرير على مجموعة من الممارسات الجيدة للأمم المتحدة حول كيفية دعم الاستعراض الدوري الشامل للتنمية المستدامة، ويعرض كيفية دمج عملية الاستعراض الدوري الشامل والتوصيات التي تعزز حقوق الإنسان وحمايتها بشكل متزايد ومواءمتها مع جهود الأمم المتحدة من أجل تحقيق جدول أعمال 2030. كما توضح النتائج أن الاستعراض الدوري الشامل أداة أساسية وعملية لحل المشكلات ومعالجة تحديات حقوق الإنسان والتنمية ذات الأولوية.

تتوفر داخل منظومة الأمم المتحدة آليات متعددة لدعم الحكومات والمجتمع المدني وقطاع الأعمال والجهات الفاعلة الأخرى في جهودها لتحقيق سلام دائم، وتقليل عدم المساواة، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وبناء اقتصادات بيئية، وضمان التنمية المستدامة. كما تساعد هذه الآليات في تحقيقها لالتزاماتها تجاه السكان، بما في ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs).

وتعتبر المراجعة الدورية الشاملة إحدى هذه الآليات - حيث أنها عملية فريدة تم إنشاؤها في عام 2006، ويتم إجراؤها كل خمس سنوات. وهي تستعين بالملاحظات والتوصيات التي قدمتها هيئات معاهدات حقوق الإنسان، وأصحاب ولايات الإجراءات الخاصة، ونظام الأمم المتحدة داخل كل بلد، وكذلك الآليات الإقليمية والوطنية.

ويوفر الاستعراض الدوري الشامل فرصة لجميع الدول للإعلان عن الإجراءات التي اتخذتها لتحسين حالة حقوق الإنسان. واعتباراً من عام 2021، تم الاستعراض الدوري الشامل في دورته الثالثة. كما أن هناك مشاركة بنسبة 100٪ من قبل الدول الأعضاء.



صورة العدد

مشفى سبيتار في دولة قطر هو الأول من نوعه في منطقة الخليج والمتخصص في الطب الرياضي وجراحة العظام، حيث يوفر خدمات طبية شاملة ورفيعة المستوى، وبأعلى معايير الجودة لعلاج الإصابات الرياضية باستخدام أحدث التقنيات العلاجية. وقد حصل المشفى في العام 2009 على الاعتماد الرسمي من قبل مركز التقييم والأبحاث الطبية في الاتحاد الدولي لكرة القدم. وتحيط بالمشفى مجموعة من المرافق الرياضية والدعم المصمم خصيصاً لتلبية احتياجات الرياضيين، ومنها تقييم اللياقة والتغذية والطب النفسي وعلم وظائف الأعضاء والتدريب البدني، كما تضم هذه المرافق أكاديمية أسباير.